



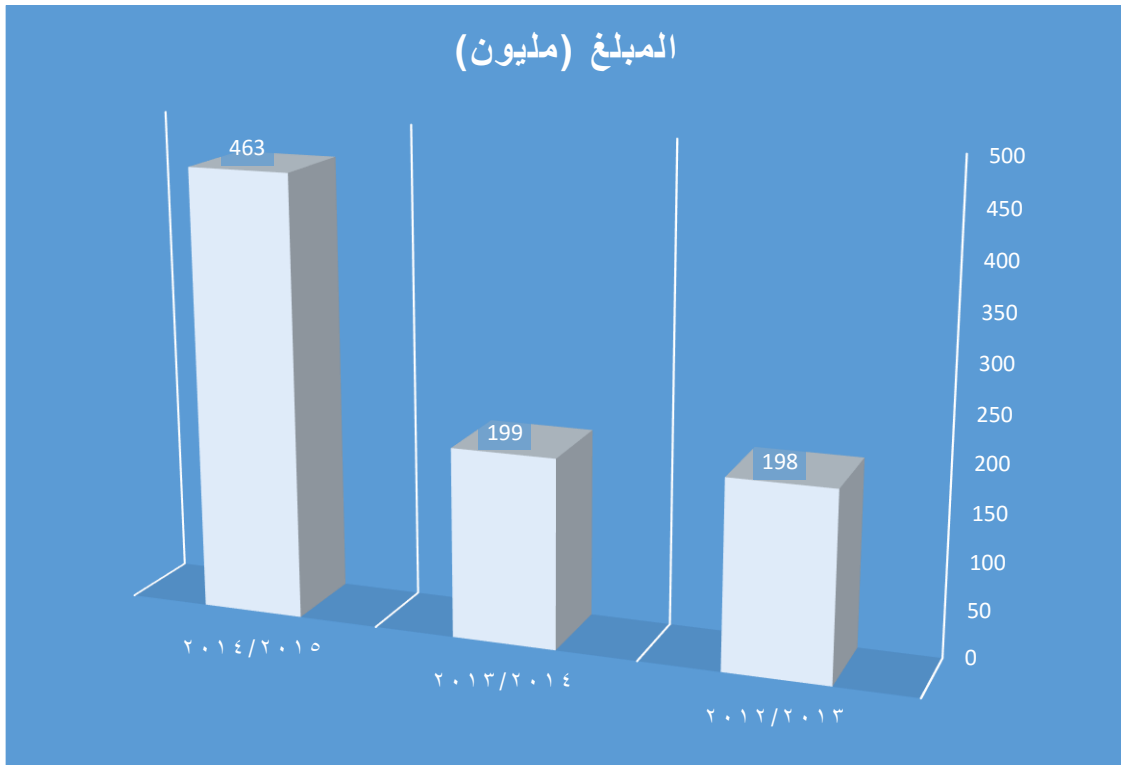
مطلوب وقفة جادة للحد من فساد العلاج بالخارج

لقد بات ملف العلاج بالخارج ملفا مقلقا للغاية، فحجم الفساد الذي فيه كبير جدا، لا يقتصر ضرره على المرضى الحقيقيين المستحقين للعلاج بالخارج، ولا على مكافأة أشخاص متمرزين لا يستحقون تلك المكافأة، بل أن له آثار سلبية على أدوار رقابية هامة ومنح سلطات ونفوذ لأشخاص يستغلونها بشكل ضار للدولة.

حجم الانفاق على العلاج بالخارج

بلغ حجم الانفاق على العلاج بالخارج لأخر 3 سنوات^١

السنة	المبلغ (مليون د.ك) *	نسبة الزيادة
٢٠١٣/٢٠١٢	198	-
٢٠١٤/٢٠١٣	199	% 0.5
٢٠١٥/٢٠١٤	463	% 132

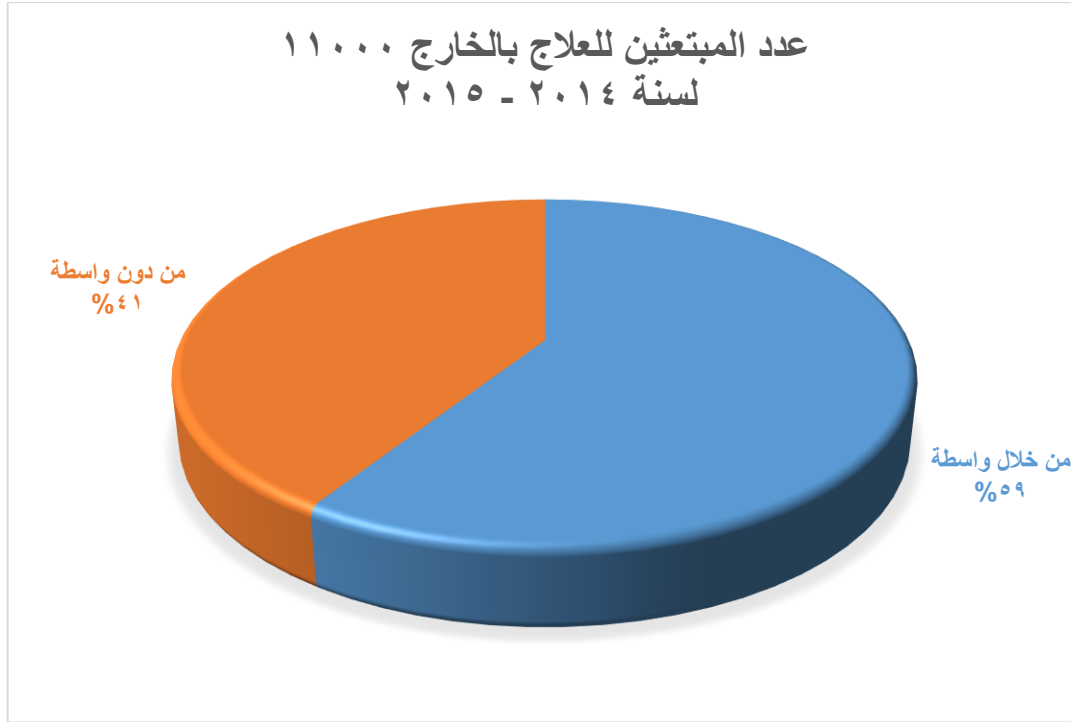


^١ وفقا لأرقام أعلن عنها ديوان المحاسبة ونشرتها جريدة الجريدة.



كما رصد ديوان المحاسبة تحويل العديد من الحالات المرضية للعرض على اللجان الطبية عن طريق تأشيرات صادرة عن الوزير ووكيل الوزارة، مما يعني منح استثناءات لبعض الحالات المرضية من دون الأخرى، وعدم تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الحالات المرضية المرفوضة من اللجان الطبية؛ وقد حصر ديوان المحاسبة مئات الحالات المرضية التي قدمها أشخاص متنفذين وتمت الموافقة عليها وهي كما يلي^٢

الفترة	اعداد المرضى	الشخصيات
من ٢٠١٤-٢-١-٥ الى ٢٠١٥-١-٢٨	4238	أعضاء مجلس الأمة
	2218	شخصيات أخرى
	6456	الإجمالي



حلول مجتزاة:

وفي التعديل الأخير للائحة العلاج بالخارج فإن وزارة الصحة، قلصت مخصصات المرضى المبتعثين لتقليل ميزانية هذا البند، وهو حل لم يعالج (الهدر) المالي بل جاء على حساب مستوى المعيشة اليومية للمرضى لمصلحة استمرار ابتعاث المتماثرين.

ونحن مع طلب ديوان المحاسبة بضرورة تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين بتوحيد الاجراءات المتبعة في ايفاد الحالات المرضية للعلاج بالخارج بين الجهات الحكومية التي تقوم بالابتعاث للعلاج بالخارج التزاماً بالقرار الوزاري رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٢ في هذا الشأن، في

^٢ ذكرها ديوان المحاسبة في تقريره السنوي.



حين نعتبر طلب الديوان غير كافٍ بضرورة مراعاة الحد من هذه الظاهرة، لأنها صارت (نهجا) والمطلوب هو الوقف الفوري لها وليس (مراعاة الحد منها) فقط.

علاج العلاج بالخارج

لذلك فإن جمعية الشفافية الكويتية ناشد المسؤولين بما يلي:

○ على مستوى وزارة الصحة:

- ١) إقرار وتشغيل نظام آلي متكامل يفي بأغراض كافة الإدارات والأقسام المعنية بمتابعة أنشطة العلاج بالخارج الطبية والإدارية والمالية ويعالج الخلل والقصور في البرامج الآلية المستخدمة، علما بأن الوزارة قد وعدت رسميا بتنفيذه منذ ٢٠١١/٣/١٥ ولم تفعل.
- ٢) وقف تدخل الأشخاص غير الفنيين في قرارات الابتعاث للعلاج بالخارج، وأن يتم عرض حالات المرضى على اللجنة المعنية باتخاذ القرار بدون أسماء، بل تحمل أرقاما فقط.
- ٣) ادخال مراقبين من المجتمع المدني في رصد ومراقبة آليات اتخاذ القرار للتأكد من نزاهة الإجراءات دون ان يكون لهم حق المشاركة في القرار ولا الاطلاع على حالات المرضى الشخصية.
- ٤) فتح مجال للإبلاغ عن الفساد أمام موظفي ومراجعي إدارة العلاج بالخارج وتوفير الحماية اللازمة لهم لعدم الاضرار بهم، ويتم ربط ذلك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

○ على المستوى العام:

- ٥) الإسراع في إقرار قانون تعارض المصالح لوقف التدخلات من كبار المسؤولين في قرارات الجهات المعنية في اتخاذ القرارات.

الاثنين ٧ مارس ٢٠١٦